

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

حتمية التحول الطاقوي المتجدد في العقار الفلاحي بالجزائر

**The inevitability of the transition to renewable energy
in agricultural land in algeria**

د/ة وهيبة رباح Dr. ouahiba rabah

أستاذة محاضرة قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة بجاية

Ouahiba.rabah@univ-bejaia.dz

تاريخ القبول: 2026/06/27

تاريخ الاستلام: 2026/04/24

الملخص:

يركز هذا المقال على التحول الطاقوي المتجدد كحتمية داخل العقار الفلاحي في الجزائر، إذ نسعى من خلال الدراسة إلى إبراز تحقيق التنمية المستدامة والتوازن بين حماية العقار الفلاحي في الجزائر وتشجيع استغلال الطاقات المتجددة كأبرز التحديات وسبل التطوير في مجال الانتقال والتفتح الطاقوي المستديم.

الكلمات المفتاحية: الطاقات المتجددة، العقار الفلاحي، الأمن الغذائي، التنمية المستدامة، الموارد الطبيعية.

Abstract:

This article focuses on renewable energy transformation as an inevitability within agricultural real estate in Algeria, as we seek through the study to highlight achieving sustainable development and the balance between protecting agricultural real estate in Algeria and encouraging the exploitation of renewable energies as the most prominent challenges and ways of development in the field of sustainable energy transition and openness.

Keywords: renewable energy, agricultural land, food security, sustainable development, natural resources.

أن يؤثره على الملكية واستغلال الأراضي الفلاحية إيجابا أو سلبا.

مقدمة:

إن المغزى من وراء هذا المقال هو تبيان الخيار الاستراتيجي المعتمد نحو التحول الطاقوي المتجدد وارتباطه بالعقار الفلاحي في الجزائر، خاصة من حيث التحديات والأبعاد المحققة من خلال مسار التنمية المستدام، حيث نرغب وبشدة بتبيان الرابط القوي والظاهر بين متطلبات تحقيق التحول الطاقوي المتجدد كضرورة للانتقال نحو اقتصاد مستدام أخضر، وبين ضوابط استغلال وحماية العقار الفلاحي كركيزة أساسية وفاعل قوي لتحقيق كل ما آمن غذائيا.

إن المدرك لأهمية الموضوع من شأنه أن يعرف الانسجام القوي الذي يشكله موضوع العقار الفلاحي والتحول الطاقوي المتجدد، من تفعيل لرهانات الأمن الغذائي وحماية الموارد الطبيعية كخيار استراتيجي ضروري عبر العالم، وفي الجزائر على وجه الخصوص، فعنواننا أن الطاقات المتجددة هي سلاح قوي ومهم في حماية العقار الفلاحي وتحقيق التوازن بعيد عن أي طريقة استغلالية للموارد الطبيعية خاطئة كانت، أو لا تتوافق مع الوظيفة الأساسية التي وُجدت عليها.

من هذا المنطلق فإن الإشكالية ستكون على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم سياسة التحول الطاقوي المتجدد المعتمدة في الجزائر والمرتبطة بالعقار الفلاحي في

الملاحظ مؤخرا أن هناك سياسات واستراتيجيات عالمية تدعم تحقيق التنمية المستدامة، بهدف مواجهة الحقيقة والفعالة للتحديات البيئية التي تشكل أحد أهم الرهانات والإشكاليات القانونية، إذ تُعد استغلال الطاقات المتجددة أحد الأساليب التي باتت تساهم في حل مشكل التغيرات المناخية والتحديات البيئية الناتجة عنها، إذ لم تعد سياسة اعتماد التحول الطاقوي خياراً بل حتمية، بالنظر إلى المخاطر وندرة الموارد التقليدية، التي باتت لا تحقق استغلال عقلانيا للموارد الطبيعية.

في هذا السياق فإن تحرك دول العالم نحو التحول الطاقوي المتجدد، شكل نقطة تحولاً أساسية نحو تبني سياسات عمومية ووضع أطر قانونية وتشريعية وتنظيمية، وخلق قواعد مؤسسية ترمي إلى تحقيق الأمن الغذائي والاتجاه نحو مسار التنمية المستدامة بطريقة كفاء وأكثر وعياً.

إن تبني سياسة التحول الطاقوي المتجدد لها ارتباط وثيق بمختلف القطاعات، خاصة ما يتعلق منها بالعقار، و بطرق ومتطلبات استغلاله، ومادام أن هناك حاجة ملحة وحتمية لإتباع خيار التحول الطاقوي المتجدد، فلا بد من وضع منظومة قانونية قادرة على مسيرة الانتقال الطاقوي وما يمكن

البشر أو الحيوان، أو يستهلك في الصناعة استهلاكاً مباشراً أو بعد تحويله.⁽²⁾ إذ يمكن القول أن العقار الفلاحي يراد به تلك الأرض التي خُصصت للاستغلال الزراعي و الإنتاج الفلاحي. بحيث تكون هذه الأراضي خاضعة لتصنيف محدد وفق قوانين التهيئة والتعمير، ولا يمكن استغلالها أو تغيير طابعها من الاستغلال الفلاحي إلى استغلال سكني أو صناعي إلا بترخيص قانوني.

كذلك عُرف العقار الفلاحي على أنه: "ذلك الحق العيني الأصلي، الذي يرد على أرض زراعية، ويعطي لصاحبه سلطة الاستعمال والاستغلال والتصرف، فكون الأرض الزراعية، هو الذي يؤدي إلى وصف الملكية بهذا الوصف."⁽³⁾

بناء على ما تقدم فإنه يمكن إبراز بعض أهم الخصائص التي يتميز بها العقار الفلاحي:

- أ- العقارات الفلاحية هي الأراضي التي تنتج، وتتم عملية الإنتاج بتدخل من الإنسان باتباع وسائل الإنتاج سواء التقليدية أو الحديثة وفق ظروف ملائمة،
- ب- ويكون الإنتاج غمام سنوياً أو خلال عدة سنوات، بحيث ترتبط العملية الإنتاجية بالبعد الاقتصادي في إشباع رغبات وحاجيات الإنسان بشكل عام والمستهلكين بشكل خاص.⁽⁴⁾

وبعد استجلاء ماهية القانونية للعقار الفلاحي والوقوف على خصائصه كعامل إنتاج أساسي، يقتضي التسلسل المنطقي للدراسة الانتقال إلى المركز الثاني المتمثل في "الطاقات المتجددة"، لبحث مدى قابليتها للتكامل مع الوظيفة الفلاحية للعقار.

الفرع الثاني: الطاقات المتجددة

أصبحت الطاقات المتجددة محور اهتمام أغلب دول العالم، إذ عمدت الدول في السابق ولازالت سائرة في طريق تطوير وسائلها التي تمكنها من الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة، والاعتماد عليها لخلق توازن بيئي واقتصادي متكافئ. بحيث نجد أن مصطلح الطاقات المتجددة ومفهومه تحدد من طرف العديد من الهيئات الدولية للطاقة المتجددة (وكالة الطاقة العالمية IEA، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC، برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة UNEB...) وغيرها من المناسبات واللقاءات الإقليمية والدولية المنصبة على الموضوع.

تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، والتحكم في زمام الاستغلال المشروع والعقلاني في ظل تحولات الانفتاح الطاقوي الحديث؟

انطلاقاً من الإشكالية سنحاول وابتاع المنهج الوصفي التحليلي إبراز التناقضات والتحديات المرتبطة بالموضوع، والتي ستأخذنا إلى تقييم نجاح السياسة المتبعة في هذا الشأن من عدمها. ثم تقسيم المقال إلى مبحثين أساسيين .

المبحث الأول: المراكز المفاهيمية القانونية للدراسة

يقتضي التحليل القانوني الدقيق تفكيك المصطلحات الأساسية التي تنبني عليها هذه الدراسة، وتحديد المفهوم القانوني للعقار الفلاحي من جهة، والطاقات المتجددة من جهة أخرى، لبيان الإطار المفاهيمي الموجه للبحث، وتأسيس أرضية صلبة تمهد لتحليل الموضوع بشكل واضح و ممنهج، وفقاً لضوابط التشريع والتنظيم ساري المفعول.

المطلب الأول: تحديد مصطلحات الدراسة

إن الضبط الاصطلاحي يمثل المدخل الإلزامي لأي دراسة قانونية، وعليه سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين؛ يخصص الأول لضبط ماهية العقار الفلاحي، بينما يركز الثاني على بيان الطبيعة القانونية والتقنية للطاقات المتجددة.

الفرع الأول: العقار الفلاحي

تُعتبر مسألة تنظيم العقار الفلاحي موضوعاً هاماً يرتبط في أساسه مع الجانب الاقتصادي للدولة وسياساتها التنموية، على هذا الأساس فإن أي تسيير وتحكم للعقار الفلاحي من شأنه أن يدعم عجلة التنمية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وفق أطر وضوابط قانونية واضحة وفعالة.

وفي هذا الصدد يستوجب القول، أن من ضمن الأملاك العقارية هناك الأراضي الفلاحية، أو العقارات ذات الوجهة الفلاحية والتي عرفها المشرع الجزائري بموجب نص المادة 4 من القانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 والمتعلق بالتوجيه العقاري: "الأرض الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية في مفهوم هذا القانون هي كل أرض تنتج بتدخل الإنسان سنوياً أو خلال عدة سنوات إنتاجاً يستهلكه البشر أو الحيوان أو يستهلك في الصناعة استهلاكاً مباشراً أو بعد تحويله."⁽¹⁾

وهناك تعريفات كثيرة حاولت إعطاء معنى دقيق لمصطلح العقار الفلاحي، حيث تم تعريفه بأنه: "كل أرض تنتج بتدخل الإنسان سنوياً أو خلال عدة سنوات، إنتاجاً يستهلكه

استعمالها لازال ضيقا ومحدودا، لكون مشاكل نموذج الطاقات المتجددة في الجزائر لا ترتبط بالموارد الأولية بقدر ما ترتبط بالالتزام السياسي والبنية التكنولوجية، إذ أن تحديد خيارات الطاقات المتجددة واعتمادها يشكل منطلقا نحو توجه نموذج مستدام، ويحقق مستقبلا اقتصاديا واعدا يكون كفيلا بتغيير مشهد الطاقة في الجزائر خلال العقود المقبلة.⁽⁹⁾

إن ضبط الإطار المفاهيمي لكل من العقار الفلاحي والطاقات المتجددة، يمهّد الطريق لتقييم السياسة التشريعية والتنظيمية المعتمدة في تسيير الأراضي الفلاحية، للوقوف على مدى استيعابها لمتطلبات التنمية المستدامة، وهو ما سيتم تفصيله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: تسيير العقار الفلاحي في الجزائر (بين التنظيم القانوني وتحقيق متطلبات التنمية)

شهد النظام القانوني المطبق على العقار الفلاحي في الجزائر تطورات تشريعية ومؤسسية متلاحقة، سعت في مجملها إلى إيجاد مقاربة قانونية توازن بين حماية الطابع الفلاحي للعقار، وتفعيل دوره كقاطرة للتنمية الاقتصادية ضمن المنظومة الوطنية.

يُعدّ العقار الفلاحي أحد أهم العناصر والموارد المكونة للدولة، لما له من ارتباط بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، إذ ينبغي الحرص على وضع منظومة قانونية تحقق التوازن بين متطلبات حماية العقار الفلاحي وتوفير الآليات المناسبة لذلك من جهة، والعمل على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والفلاحية من جهة أخرى، وهو ما حرصت الدولة الجزائرية على تحقيقه، عن طريق وضع عديد القوانين المرتبطة بالعقار الفلاحي ومواجهة التحديات التي تقف أمام تطويره وحمايته، عن طريق التسيير الرشيد والاستغلال المنظم للعقار الفلاحي كأحد الموارد الإستراتيجية التنموية التي تعول عليها الدولة الجزائرية.

هذا ولقد شهد العقار الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال عدة تنظيمات قانونية غير مستقرة، وهو ما أنشأ علاقة غامضة بين الفلاح والأرض نتيجة إيديولوجيات ضيقة تم تبنيها لا تمت بالموضوعية والواقع، وهو ما يستوجب وضع آليات للتشاور وذلك لتفادي أخطاء السياسات الفلاحية السابقة وإيجاد حلول فعالة للعقار الفلاحي⁽¹⁰⁾، والذي لا تزال مشاكله عالقة منذ الاستقلال ليومنا هذا نتيجة اختلاط عوامل الإنتاج واختلال التموين والتسويق وهيمنة

ويُشير مصطلح الطاقة المتجددة إلى مصادر الطاقة الطبيعية أو عمليات الإنتاج التي يمكن تجديدها أو تكرارها باستمرار، بالإضافة إلى كونها متاحة دائماً، فعادةً ما تتسبب الموارد المتجددة في تلوث أقل من نظيراتها غير المتجددة، مما يجعلها خياراً أسلم للأشخاص والحيوانات والطبيعة، وعلى النقيض، تُعدّ مصادر الطاقة غير المتجددة محدودة الكمية ولا يمكن تجديدها بسرعة ولا تتوفر في كل منطقة من مناطق العالم⁽⁵⁾.

كذلك يمكن القول بأن الطاقات المتجددة هي الطاقات التي تحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالباً في مخزون جامد في باطن الأرض ويتعبّر آخر هي عبارة مصادر طبيعية دائمة غير ناضبة متوفرة في الطبيعة بصورة محدودة أو غير محدودة إلا أنها متجددة باستمرار، واستعمالها أو استخدامها لا ينتج أي تلوث للبيئة فهي طاقات نظيفة.⁽⁶⁾

يمكن الإشارة بهذا الخصوص إلى بعض الخصائص التي يتميز بها مجال الطاقات المتجددة، وذلك لكونها تتوفر في معظم الدول، وهو ما يحتم اعتمادها بدل الطاقات التقليدية التي قد تتواجد في بعض الدول دون سواها. بحيث تساهم في :
أ- تلبية نسبة عالية من متطلبات الطاقة وهو ما يساعد في توفير احتياجات الإنسان على المدى البعيد لأنها مصادر طويلة الأجل (الشمس مثلاً)،

ب- توفر أنماط وأشكال مختلفة من مصادر الطاقات المتجددة، وهو ما يفرض إتباع وسائل وأجهزة تتلاءم مع كل منها،

ت- تتميز الطاقات المتجددة بالتجدد وعدم تلويثها للبيئة.⁽⁷⁾

هذا وتسعى الجزائر من خلال النموذج الطاقوي الذي يركز على الإمداد الطاقوي المستدام إلى تطوير إمكانيات استخدام الطاقة المتجددة كأحد الرهانات للفترة القادمة، حيث يشهد العالم تحولات في الصيغة الطاقوية نحو الطاقة الآمنة بيئياً، وفي إطار محاكاة هذا الواقع فإن الجزائر تعمل على ترقية الكفاءة بتكوين الموارد البشرية في مجال الطاقات المتجددة وتطبيقاتها، دعماً لمكاسب الاستدامة الاقتصادية.⁽⁸⁾ وينبغي الإشارة إلى أن الجزائر تحوز على إمكانات طاوقية متجددة، من شأنها أن تحل محل الطاقات التقليدية إلا أن

البيروقراطية وهو ما لم يحقق الفعالية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.⁽¹¹⁾

وبالنظر إلى خصوصية وحساسية الأراضي الفلاحية، فقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة للعقار الفلاحي من الناحية التنظيمية، وقد برز هذا الاهتمام من خلال سنه:

أ- أول مرسوم تحت رقم 95/63 المؤرخ في: 22 مارس 1963م يتضمن استغلال العقارات الفلاحية الشاغرة، الملغى بمقتضى الأمر 653/68 الخاص بالتسيير الذاتي في الفلاحة، الذي منح بمقتضاه المشرع الجزائري حق الانتفاع الدائم للفلاحين على الأراضي الفلاحية بدون مقابل؛ ثم التخلي عن المرسوم بمقتضى الأمر 73/71 الخاص بالثورة الزراعية؛

ب- سن قانون 18/83 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح⁽¹²⁾، ويُعد الاستصلاح إلى تنمية الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة وتوسيع الرقعة التي تصلح للزراعة، خاصة في المناطق الصحراوية⁽¹³⁾. ومن ثم إصدار قانون 19/87 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 الذي تضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الوطنية، وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم.

ت- صدور القانون رقم 25/90 المعدل والمتمم المتضمن التوجيه العقاري، في إطار المحافظة على التوازنات العمرانية وتنظيم العقار الفلاحي بفعالية وعقلانية وواقعية، فأعطى مفهوما جديدا لمسألة الملكية العقارية وتصنيفا دقيقا وواضحا لنوعية العقار الفلاحي، وكذا تطهير التعامل في العقار الفلاحي من المضاربات والتصرفات الفوضوية⁽¹⁴⁾. ويُعد القانون 25/90 المتعلق بالتوجيه العقاري المرجع الأساسي لآلية إعادة إرجاع الأراضي لملاكها الأصليين، غير أن هذه الآلية واجهتها مشاكل عملية كثيرة بسبب قصور عملية الإعادة على فئة المؤمنين فقط، وهو ما زاد من احتجاج الملاك الآخرين على ملكيتهم، وهو ما نتج عنه ضرورة تعديل نصوص هذا القانون بموجب الأمر رقم 95/26 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995.⁽¹⁵⁾

ث- أصدر المشرع الجزائري كذلك عديد القوانين التي تهدف إلى الحد من أشكال التعدي على الأراضي الفلاحية منها القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم؛ ويُعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي صدرت في إطار تنظيم المجال العمراني.

ج- صدور قانون 16/08 مؤرخ في: 3 أوت 2008م يتضمن التوجيه الفلاحي، وفي إطار السعي إلى توجيه الفلاحة الوطنية والمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، و تشجيع مساهمتها في التنمية المستدامة للفلاحة.⁽¹⁶⁾

إن المسألة العقارية في الجزائر تُضاهي في أهميتها المسألة الزراعية، فأساس التحولات والتطورات التي يشهدها النشاط الزراعي اقتصاديا واجتماعيا يبقى دائما هو العامل العقاري، فلا يمكن معالجة مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر ووضع سياسات للتنمية الفلاحية بمعزل عن حل مشكل العقار الفلاحي، وعليه ينبغي النهوض بالقطاع الفلاحي وتنظيمه وذلك كصمام أمان للاقتصاد الفلاحي والوطني المستدام، خاصة مع الإمكانيات التي تملكها الجزائر.⁽¹⁷⁾

ورغم الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتقليل التبعية للخارج بالنسبة لقطاع الفلاحي ومنها الإصلاحات التي مست العقار الفلاحي إلا أنه لم يلاحظ أي مردودية تغني عن الاستيراد أو على الأقل التقليل من فاتورات استيراد الغذاء التي تنذر بأخطاء كبيرة في المستقبل على الأمن الاقتصادي والسياسي للبلاد.⁽¹⁸⁾

إن مشاكل العقار في الجزائر لم تقتصر على الجانب القانوني والتنظيمي فحسب، بل تعدت إلى البنية الهيكلية للمستثمرات الفلاحية التي تعاني من التشتت وهذه من أكبر المشاكل التي تُعاني منها الأراضي الصالحة للزراعة، بحيث يصعب إدخال التقنيات الحديثة في الزراعة مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية، وهو ما يفرض على الزراعة الجزائرية إتباع أساليب تقليدية في الإنتاج، ناهيك عن الآثار السلبية للممارسات الزراعية غير المدروسة التي تندعم بالظروف المناخية السيئة.⁽¹⁹⁾

إن الاختلالات البنيوية التي يشهدها نظام الاستغلال الفلاحي التقليدي، تفرض حتمية التوجه نحو بدائل تنموية تضمن الفعالية وترشد النفقات، ولعل أبرز هذه البدائل الإستراتيجية هو إدماج الطاقات المتجددة ضمن المنظومة العقارية الفلاحية، وهو ما يشكل جوهر المبحث الثاني. المبحث الثاني: استغلال الطاقات المتجددة في مجال العقار الفلاحي في الجزائر

والتقليل من التبعية للمصادر النفطية، حيث تتوفر المنطقة العربية على مصادر طاقة متجددة متاحة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كونها تقع في منطقة الحزام الشمسي بالإضافة إلى الموارد المائية في الدول، وهو ما يطرح فكرة استغلال مصادر الطاقة المتجددة المتاحة ونقل التقنيات الخاصة، كخيار للمنطقة العربية لتأمين وتنويع مصادر الطاقة.⁽²²⁾

إن مسألة إدماج آليات استغلال الطاقات المتجددة في ميدان القطاع الفلاحي تشكل مسألة هامة، بالنظر إلى الدور الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه استغلال هذه المصادر المتجددة الطاقوية من تحسن في المردودية ونقص في التكاليف، مقارنة مع التقنيات القديمة المنتهجة في سياسات استغلال وتسيير العقار الفلاحي، وما ترتب عليه من آثار سلبية غير قابلة للتصحيح بالشكل الجذري والعميق، وهو ما يعيق التنمية الاقتصادية ويؤثر في هامش الربح لدى الفلاحين والمستثمرين في القطاع ويؤخر استدامة الموارد الطبيعية المتاحة.

هذا ويرشح الخبراء أن الجزائر يُمكن أن تأخذ دورا طلائعيا كمُؤن كبير للكهرباء الخضراء نحو الأسواق الأوروبية لامتلاكها أكبر نسبة تشميس سنوية في العالم بأزيد من ثلاثة آلاف ساعة، وقابليتها لتحقيق تراكمات طاقوية تصل إلى ألفي كيلو واط ساعة للمتر المربع الواحد، إضافة إلى كثرها من المياه الجوفية التي يربو وعاءها الإجمالي عن الثلاثين مليار متر مكعب، وهو مخزون استراتيجي ثمين.⁽²³⁾

إن الجزائر بامتلاكها لهذا القدر العالي من الطاقة الشمسية، يمكن أن يؤهلها إلى اعتماد الطاقة الشمسية بصورة رئيسية في مخططاتها التنموية لاسيما الشق المتعلق بفك العزلة على المناطق النائية والأقل جاذبية، ورفع مؤشرات التنمية البشرية فيها وتوفير الإمداد الطاقوي الآمن والمستدام والأقل تكلفة، خاصة وأن موقعها الجغرافي يساهم في الاستفادة من الإشعاع الشمسي الذي يتجاوز مليار ميغاوات ساعي في السنة.⁽²⁴⁾

وتتجاوز هذه الأبعاد القانونية والاقتصادية مجرد التحليل النظري لتتجسد في مكاسب ومنافع فعلية ملموسة تُسهم في حماية البيئة وتحسين الاقتصاد، وهو ما يستدعي بيانها في المطلب اللاحق.

يُعد توطين مشاريع الطاقات المتجددة داخل الأوعية العقارية الفلاحية توجهاً اقتصادياً حديثاً يُترجم أهداف التنمية المستدامة. فلم يعد العقار الفلاحي محصوراً في وظيفته الإنتاجية التقليدية، بل أضى وعاءاً استثمارياً يدمج بين حتمية الإنتاج الزراعي وضرورة الانتقال الطاقوي، بما يكفل ترشيد استغلال الموارد الطبيعية.

لعل من المفيد أن نؤكد بأن استغلال الطاقات المتجددة في مجال العقار الفلاحي يعتبر أحد أهم التوجهات الحديثة التي تعمل الدول على إتباعها وتطويرها، تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة، إذ لم يعد العقار الفلاحي مجرد مجال مخصص للإنتاج الزراعي التقليدي، بل مجالاً خصبا لتحقيق مشاريع استثمارية تنموية مرتبطة بالطاقات المتجددة، تسمه في ترشيد استغلال الموارد الطبيعية خاصة في مجال العقار الفلاحي، كون أن هذا الأخير يشكل محورا أساسيا يجمع بين عنصرين مهمين: تحقيق التوازن في الإنتاج الفلاحي والاستثمار الأمثل لمصادر الطاقات المتجددة.

المطلب الأول: الأبعاد القانونية والاقتصادية المحققة من استغلال الطاقات المتجددة في العقار الفلاحي

يُرتّب التزاوج بين العقار الفلاحي والطاقات المتجددة آثاراً اقتصادية وقانونية عميقة، تُعيد رسم خارطة الاستثمار وتُسهم في تقليص التبعية للمحروقات، وهو ما يتطلب تقييماً موضوعياً لهذه الأبعاد.

تهذا وتُعتبر الطاقات المتجددة من البدائل المتاحة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتُشكل عاملاً أساسياً في دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاستثمار والنمو في حال نضوب نظيرتها التقليدية، حيث تتحدد مؤشرات التقدم لأي دولة بمعدل نصيب الفرد من الطاقة المستهلكة، وتوقف التنمية على اقتصاديات هذه الطاقة من حيث المورد والنقل والتكلفة⁽²⁰⁾، حيث أصبحت مثل هذه المصادر الطاقوية المتجددة البديلة محل اهتمام كل الدول خاصة تلك التي تمتلك إمكانيات كبيرة منها، والجزائر واحدة من بين تلك الدول التي أولت اهتماما كبيرا للاستثمار في مجال الطاقات خارج المحروقات بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.⁽²¹⁾

فالطاقة المتجددة هي طاقة مستمدة من المصادر الطبيعية والتي يتم توليدها بشكل مستمر، حيث برزت استراتيجيات استخدامها تحقيقاً لأمن الطاقة للدول الصناعية، وهو ينبغي على الدول العربية للاستفادة منها

المطلب الثاني: المنافع المحققة من مجال الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي

تُفَرِّز عملية التحول نحو الطاقات المتجددة جملة من الامتيازات والمنافع التنافسية ذات الطابع الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي، والتي تعزز من الجدوى التقنية والقانونية لإدماجها في القطاع الفلاحي.

تتزايد أهمية الطاقات المتجددة من خلال تزايد التطورات والتغييرات الحاصلة في دول العالم، بحيث أصبحت هذه الطاقات مدخلاً مهماً وخياراً أمثل يحقق منافع كثيرة على أصعدة عديدة أهمها البيئة والاقتصاد، إذ بات الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة أحد أهم الركائز الأساسية الداعمة لتعزيز أمن الطاقة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمل على خلق بعد استراتيجي واستقرار طاقي طويل الأمد. وبناءً على ذلك يُمكن أن نورد أهم المنافع العامة والمحققة من خلال تبني استراتيجيات الطاقات المتجددة وأنظمتها، حيث تُعتبر:

أ- الطاقة المتجددة أقل تكلفة، لكونها تُعد أكثر جاذبية في كل مكان، بما في ذلك في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، حيث سيكون معظم الطلب الإضافي على الكهرباء المتجددة، وإن انخفاض الأسعار يوفر الكثير من إمدادات الطاقة الجديدة على المدى البعيد من مصادر منخفضة الكربون؛

ب- مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على الصحة، فالتحول إلى هذه المصادر البديلة، لا يساعد في معالجة تغير المناخ فحسب بل يسمح أيضاً بالتكفل بتلوث الهواء والصحة (25)؛

ت- موارد مستدامة، ما يعني أنها لن تُستنفد أبداً أو تلحق الضرر؛

ث- هي أيضاً تقي الاقتصاديات من الأزمات وتقلبات أسعار الوقود التقليدية، وكذا حماية الاقتصاديات المحلية من مظاهر الفوضى الاقتصادية العارمة التي تنشأ عن تقلبات في الأسواق العالمية للسلع الأساسية؛

ج- كذلك توفر أنظمة الطاقة المتجددة فرص عمل جديدة ونظيفة ومتطورة تكنولوجياً سريعة النمو وذات جودة، وهو ما يشكل اختلافاً كبيراً عن قطاع الطاقة التقليدية الذي يستلزم توافر رأسمال كبير (26)؛

ح- انخفاض عدد وشدة الكوارث الطبيعية الناتجة عن الاحتباس الحراري، كما تؤدي إلى عدم تشكل الأمطار

الحمضية التي تلحق الضرر بكافة المحاصيل الزراعية؛ وكذا تعتبر المصادر المتجددة مدخلاً مهماً للمساهمة في تأمين الأمن الغذائي وزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية نتيجة تخلصها من الملوثات. (27)

هذا وهناك احتمالات مستقبلية لتكنولوجيات الطاقة المتجددة لتساهم في دعم الاحتياجات الأساسية للطاقة، وتخفيف وطأة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، هذا وقد تم ابتكار وتطوير تكنولوجيات متعددة للطاقات المتجددة خلال العقدين الماضيين، وتم اختبارها ميدانياً، خاصة في مجال القدرات الصغيرة والمتوسطة في الأماكن النائية، حيث أثبتت الطاقة المتجددة فاعلية اقتصادية (28)، وخطوة ضرورية لحسن سير النشاط الاقتصادي، فأى تحويل في مواد الخام، أو أي عمل في الأنشطة الاقتصادية يحتاج لها (29)

إلا أنه وجب القول أن هذه التكنولوجيات لم تستخدم بعد على نطاق واسع لتوفير خدمات الطاقة، بالنظر للقيود المرتبطة باستخدامها كارتفاع التكلفة، ورغم النضج التقني الذي وصلت إليه شبكات توليد الكهرباء باستخدام طاقة الرياح ونظم الطاقة الشمسية الحرارية، لكنها مازالت غير قابلة للمنافسة على نطاق تجاري، كونها تعتمد بصورة كبيرة على طبيعة الموقع، وهو ما يفرض التركيز على برامج تطوير هذه التكنولوجيات و تقييمها بعناية في المواقع التي تتمتع بموارد متاحة كبيرة. (30)

إلا أن بلوغ هذه المنافع عملياً، وتذليل العقبات التقنية والمالية المذكورة، يتوقف بالضرورة على توافر بيئة استثمارية محفزة وإطار تنظيمي وقانوني ضابط، وهو ما يقودنا إلى بحث متطلبات وفرص الاستثمار في هذا المجال.

المطلب الثالث: متطلبات وفرص الاستثمار الطاقوي المتجدد للعقار الفلاحي في الجزائر

يستوجب تجسيد الانتقال الطاقوي في القطاع الفلاحي توفير حزمة من الضمانات القانونية، التنظيمية، والمتطلبات الإجرائية التي تُشجع الاستثمار، وتُذلل العقبات الإدارية، بما يضمن انسجام المشاريع الطاقوية مع الطبيعة القانونية للأراضي الفلاحية.

وفي هذا المقام ينبغي أن نؤكد أن تطوير مشاريع الاستثمار في الطاقات المتجددة المرتبطة بالعقار الفلاحي وتفعيلها على أرض الواقع، عن طريق توفير الوسائل اللازمة يُعد أحد أهم الأطر الاستراتيجية المحققة لأهداف التنمية المستدامة والعمل على

الحديثة لعصرنة العقار الفلاحي و في أساليب تسيير المؤسسات، وهو ما يحقق زيادة في الإنتاج في ظل الظروف المناخية والأساليب التقليدية المنتهجة والتوجه نحو خطة إنماء متوازنة للمحافظة على الموارد المستديمة في الزراعة.⁽³²⁾

وقد اتجهت الجزائر باعتبارها من أهم الدول ذات إمكانات هائلة في ميدان الطاقة المتجددة على رأسها الطاقة الشمسية، إلى التركيز على أهمية الاستثمار في ميدان الطاقات المتجددة للنهوض بالعقار الفلاحي وتحسين مستويات الإنتاج نوعا وكما تحقيقا للاكتفاء الذاتي وارتقاء بالتنمية الاقتصادية للدولة.

وعلى هذا الأساس نلاحظ بأن الجزائر توجهت إلى تنظيم العديد من اللقاءات مع فاعلين في هذا المجال وإن يكن في ذلك رغبة منها على تبني مقترحات ووضع استراتيجيات تدعم من خلالها فرص الاستثمار والتطوير الطاقوي المتجدد للعقار الفلاحي.

وقد اعتبر السيد رشيد بوخشم وهو باحث بالمعهد الوطني للبحث الزراعي بالجزائر من خلال ورشة خصصت لقطاعات الفلاحة والمياه والطاقات المتجددة المنظم على هامش الجلسات الوطنية للتهيئة العمرانية بأن المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (2010-2030) تم إعداده بإحكام إلا أنه لم يرافق بأدوات لتنفيذ مخططاته المنجزة على المستوى المحلي، واستخلص الخبراء والمتدخلين المتخصصين في هذا المجال من خلال هذه الورشات على:

أ- غياب التنسيق بين القطاعات يقف حاجزا أمام تطبيق مشاريع تنمية عديدة ينتج عنها إشكالات إقليمية خصوصا ما تعلق بمسألة تجزئة العقار الفلاحي وضرورة تأمين الأراضي الزراعية خاصة الواقعة منها ضمن المراكز الحضرية الكبرى، و مشكل توفر العقار لاستعمال مشاريع الطاقة الشمسية؛

ب- ضرورة الإسراع في تطبيق برامج الطاقات المتجددة ومقترحات المشاريع المقدمة وهو ما يتطلب انسجاما على مستوى مخططات الهيئة غالبا ما يكون غائبا بسبب نقص الحوكمة.⁽³³⁾

وبخصوص الطاقة الشمسية وعصرنة القطاع الفلاحي وخاصة المناطق الصحراوية، تم التنسيق مع عديد الهيئات المتخصصة في مجال التبريد والطاقة الكهربائية والتي كانت

الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية بما يخدم الأجيال الحاضرة والمستقبلية على حد سواء،

وبالنظر إلى الجزائر فإنه ينبغي أن تكون من الدول السباقة في هذا المجال لما تحوزه على إمكانات طبيعية هائلة في مجال الطاقات المتجددة، أهمها الطاقة الشمسية.

ولابد من التأكيد في هذا الصدد أن توفير المشاريع الاستثمارية للطاقات المتجددة وربطها بالعقار الفلاحي تتطلب تجميع كم هائل من الوسائل المادية والبشرية، ووضع الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة من أجل ضبط كفاءات استغلال العقار الفلاحي وتطويره ضمن الطاقات المتجددة من جهة، وتحقيق التوازن بين عنصري الاستغلال الفلاحي والاستثمار الطاقوي. هذا ويعود التوجه للاستثمار في الطاقات المتجددة بشكل عام إلى العديد من العوامل أهمها:

خ- تغير المناخ، لقد أدى التوجه نحو تطوير الصناعة إلى استخراج وحرق مليارات الأطنان من الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة، هذه الأنواع من الموارد الأحفورية أطلقت غازات تحبس الحرارة كثاني أكسيد الكربون وهي من أهم أسباب تغير المناخ، وهو ما أنتج خسارات في المجال الزراعي و سوء التغذية وضغط مائي وسيسهم ذلك في زيادة العبء الصحي؛

د- استمرار النمو الاقتصادي واستمرار الافتقار والحاجة إلى الطاقة التي يشكل عائق خطير للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول النامية؛

ذ- المخاوف الدولية من نضوب موارد الوقود الأحفوري كون أن هذه الموارد تستخدم بوتيرة أسرع مما تستطيع الطبيعة إعادة إنتاجها أو استكمالها؛

ر- اضطراب أسعار النفط خاصة في السنوات الأخيرة، ويمكن القول أن للعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط.⁽³¹⁾

أمام التوجه للاستثمار في إطار الطاقات المتجددة والمرتبطة بمسألة تطوير للعقار الفلاحي، فتمثل تحديا مستقبليا خاصة بالنسبة للدولة الجزائرية، وهو ما يحتم إرساء سياسات اقتصادية وزراعية ناجعة لتجسيد الاستفادة في الأمن الغذائي على المستوى القطري، والاستفادة من تجارب الدول في مجال تطوير العقار الفلاحي واعتبار التعاون الدولي مدخلا تنمويا، وبالخصوص في مجال نقل المعارف والتكنولوجية

3. يؤدي الاعتماد على الطاقات المتجددة إلى خفض تكاليف الإنتاج ورفع المردودية الفلاحية.
4. يحد هذا الإدماج من الآثار السلبية للانبعاثات الملوثة الناجمة عن الطاقة الكلاسيكية، حمايةً للمحيط البيئي الفلاحي.
5. استحداث مناصب شغل نوعية ومستدامة.
- التوصيات:**
- بناءً على النتائج المتوصل إليها، نقترح جملة من التوصيات الموجهة لصناع القرار في الجزائر
1. التدخل التشريعي العاجل لسن نصوص تنظيمية وقانونية تضبط بدقة الطبيعة القانونية لاستغلال الطاقات المتجددة داخل الأراضي الفلاحية، مع بيان حالات الترخيص والمنع لحماية وجهة العقار.
 2. إقرار أطر جبائية ومالية محفزة (إعفاءات ضريبية، قروض مدعمة) موجهة خصيصاً للمستثمرين الفلاحيين المعتمدين على الطاقات المتجددة.
 3. تبسيط الإجراءات الإدارية والقضاء على البيروقراطية المؤسسية المرافقة لاستخراج التراخيص اللازمة للمشاريع المزدوجة (فلاحية-طاقوية).
 4. توجيه البحث العلمي والأكاديمي نحو هذا التخصص البيئي، وتوفير الاعتمادات المالية لتطوير التكنولوجيا التطبيقية، بما يضمن كفاءة الانتقال الطاقوي وتحقيق التوازن الغذائي.
- قائمة المراجع:**
- المقالات العلمية:**
- 1- أحمد برادي، شتوان حنان، آليات حماية العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، العدد 38، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، فبراير 2020، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ص: 50.
 - 2- أحمد بركات، حسان ناصف، أهمية ودور الطاقات المتجددة دولياً، المجلد 3 العدد 2، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة، عدد خاص، جامعة تيارت، الجزائر، أفريل 2020، ص: 89.
 - 3- بوشريط حسناء، آليات تطهير الملكية العقارية في قانون التوجيه العقاري، العدد 11، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2014، ص: 399.
- مدرسة لتتجاوب مع احتياجات الفلاحين، و الاطلاع على مشاكل الري والتخزين والتبريد، بحيث نجد مقترحات مشاريع خاصة بغرف التبريد تعمل بالطاقة الشمسية وأخرى خاصة بالسقي والري، ومنها إنتاج مصابيح اقتصادية خالية من الأشعة و الزيت لا ينتج عنها أية حرارة وذات ضمان لمدة زمنية طويلة، و بعض المنتجات التي تخص أهالي المناطق المعزولة ذات تركيبات شمسية فيما يخص إنشاء مادة المازوت والمحركات، وهو ما يفرض مواكبة ميدانية فعالة لتنمية المنتج الفلاحي البديل للطاقة البترولية⁽³⁴⁾ ومن أمثلة ذلك :
- أ- مشروع تجفيف المحاصيل بهدف السيطرة على تقنيات التجفيف عن طريق الطاقة الشمسية، و تطوير أنظمة المرتبطة بالمشروع؛
- ب- الزراعة المحمية بحيث هناك مشاريع لتدفئة البيوت الزجاجية وتكييف الهواء داخل البيوت الزجاجية الذي يهدف إلى ترطيب الهواء داخل البيوت في المناطق الصحراوية والاقتصاد في الطاقة والتطوير وتطبيق أنظمة الترطيب؛
- ت- ضخ المياه الذي يهدف إلى الضخ الفلثا ضوئي يهدف تغذية المضخات في المناطق الريفية البعيدة عن مصادر الطاقة الكهربائية والاقتصاد في الطاقة تجنب الاستهلاك الكبير في الوقود وتكلفته المرتفعة. فالجزائر تخطط لاستبدال تدريجي لهذا الوقود من خلال مصادر الطاقة التي لا تنفذ، لما قد يحدثه من تماسك اقتصادي واجتماعي وتنموي.⁽³⁵⁾
- تأسيساً على التحليل المفاهيمي والقانوني، واستعراضاً للفرص والعوائق التقنية والتنظيمية المؤطرة لعملية الاستثمار، يتبين أن نجاح هذه المقاربة يتطلب تدخلاً متكاملاً، وهو ما نوجزه في الاستنتاجات والتوصيات الختامية.
- الختامية:**
- تخلص هذه الدراسة إلى أن إدماج الطاقات المتجددة ضمن آليات استغلال العقار الفلاحي يمثل مقاربة استراتيجية تثمر نتائج نوعية على الصعيدين الاقتصادي والبيئي. ويمكن إيجاز الاستنتاجات المحورية في النقاط الآتية:
1. إن الاستغلال الطاقوي المتجدد للعقار الفلاحي يُحقق التوافق المطلوب بين حتمية الإنتاج الفلاحي والحفاظ على الموارد السيادية للدولة.
 2. يُسهم هذا التوجه في الإحلال التدريجي لمصادر الطاقة، بما يضمن استقرار الإمدادات على المدى الاستراتيجي.

- 4- جليل مونية، الاستثمار في الطاقات المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة، المجلد الثاني، العدد الرابع، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي الأغواط، الجزائر، ص: 33.
- 5- درار عبد الهادي، دور الدولة في حماية العقار الفلاحي من تغيير وجهته الفلاحية، المجلد 8 العدد 2، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، جامعة محمد ابن أحمد، وهران 2، الجزائر، سبتمبر 2019، ص: 34.
- 6- زهير عماري، إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطوره، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 13 جوان 2013، ص ص: 135-136.
- 7- سايح عبد القادر، حميدة جميلة، النظام القانوني لاستثمار الأراضي التابعة للدولة عن طريق الاستصلاح، المجلد 5 العدد 1، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس بركة، باتنة، الجزائر، 2022، ص: 482.
- 8- سليمان كعوان، أحمد جابة، تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقات الرياح، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 10، ص: 1.
- 9- شريف هنية، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة تحقيقا للتنمية المستدامة، المجلد السادس العدد 2، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، الجزائر، نوفمبر 2019، ص: 165.
- الكتب:
- 1- عجة الجبالي، أزمة العقار الفلاحي (من تأميم الملك الخاص إلى خصخصة الملك العام)، د ر ط، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 240.
- 2- معوض عبد التواب، الإصلاح الزراعي، د ر ط، دار الكتاب الحديث، 1993م، ص: 9.
- الأنترنت:
- 1- أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.microsoft.com/ar/sustainability/learning-center/renewable-energy>
- 2- أنظر الموقع الإلكتروني: www.cder.dz
- 3- أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/ar/climatechange/raising-ambition/renewable-energy#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A9%20%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9&text=%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%8C%20%D9%81%D8%A5%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1,%D>
- العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2011، ص: 155.
- 3- صباح براحي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير، جامعة فرحات عباس -1 الجزائر، السنة الجامعية، 2012-2013، ص ص: 134-136.
- مداخلات علمية:
- 1- رزقي ليندة، ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء متغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، ص: 10.
- 2- محمد خياطي، الممارسات الزراعية الجيدة في الجزائر، ورقة عمل مقدمة في إطار لقاء الخبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الزراعة العربية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يومي 23-25 أكتوبر 2007، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ص: 216.
- الأنترنت:
- 1- أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.microsoft.com/ar/sustainability/learning-center/renewable-energy>
- 2- أنظر الموقع الإلكتروني: www.cder.dz
- 3- أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/ar/climatechange/raising-ambition/renewable-energy#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A9%20%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9&text=%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%8C%20%D9%81%D8%A5%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1,%D>
- 1- بقرار سلمي، النظام القانوني للاستثمار في المجال الفلاحي (حالة المستثمرة الفلاحية) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003، ص: 10.
- 2- بوعشير مريم، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير، كلية

- 11- بكار سلى، النظام القانوني للاستثمار في المجال الفلاحي (حالة المستثمرة الفلاحية) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003، ص: 10.
- 12- أحمد برادي، شتوان حنان، آليات حماية العقار الفلاحي في التشريع الجزائري، العدد 38، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، فبراير 2020، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ص: 50.
- 13- سايج عبدالقادر، حميدة جميلة، النظام القانوني لاستثمار الأراضي التابعة للدولة عن طريق الاستصلاح، المجلد 5 العدد 1، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي سي الحواس بركة، باتنة، الجزائر، 2022، ص: 482.
- 14- أحمد برادي، شتوان حنان، المرجع السابق، ص: 50.
- 15- بوشريط حسناء، آليات تطهير الملكية العقارية في قانون التوجيه العقاري، العدد 11، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، سبتمبر 2014، ص: 399.
- 16- أحمد برادي، شتوان حنان، المرجع السابق، ص: 50.
- 17- زهير عماري، إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري واهم الخيارات الممكنة لتطوره، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 13 جوان 2013، ص ص: 135-136.
- 18- رزقي ليندة، ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول : استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء متغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 23 و 24 نوفمبر 2014، ص 10.
- 19- زهير عماري، المرجع السابق، ص ص: 156-157.
- 20- بوزيد سفيان، محمد عيسى محمد محمود، المرجع السابق، ص ص: 113-114.
- 21- سليمان كعوان، أحمد جابة، تجربة الجزائر في استغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 10، ص: 1.
- 22- بوزيد سفيان، محمد عيسى محمد محمود، المرجع السابق، ص: 115.
- 23- أنظر الموقع الإلكتروني: www.cder.dz
- 24- صباح براحي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير، جامعة فرحات عباس -الجزائر، السنة الجامعية، 2012-2013، ص ص: 134-136.
- 25- أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/ar/climatechange/raising->
- 8%A3%D9%8A%D8%B6%D9%8B%D8%A7%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%84%20%D8%A8%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D8%A7%D8%A1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9.
- 4- عدمان مريزق، دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة، قراءة للواقع الجزائري، ص ص: 3-5، أنظر الموقع الإلكتروني: www.iefpedia.com.
- 5- أنظر الموقع الإلكتروني: www.constantine-aps.dz
- 6- أنظر الموقع الإلكتروني: www.altahrironline.com
- 1- درار عبد الهادي، دور الدولة في حماية العقار الفلاحي من تغيير وجهته الفلاحية، المجلد 8 العدد 2، مجلة القانون، / المجتمع والسلطة، جامعة محمد ابن أحمد، وهران 2، الجزائر، سبتمبر 2019، ص: 34.
- 2- عجة الجيلالي، أزمة العقار الفلاحي (من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام)، د ر ط، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 240.
- 3- معوض عبد التواب، الإصلاح الزراعي، د ر ط، دار الكتاب الحديث، 1993م، ص: 9.
- 4- درار عبد الهادي، المرجع السابق، ص: 35.
- 5- أنظر الموقع الإلكتروني: <https://www.microsoft.com/ar/sustainability/learning-center/renewable-energy>
- 6- بوعشير مريم، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2011، ص: 155.
- 7- أحمد بركات، حسان ناصف، أهمية ودور الطاقات المتجددة دوليا، المجلد 3 العدد 2، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة، عدد خاص، جامعة تيارت، الجزائر، افريل 2020، ص: 89.
- 8- جليل مونية، الاستثمار في الطاقات المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة، المجلد الثاني، العدد الرابع، مجلة الفكر القانوني والسياسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، ص: 33.
- 9- أحمد بركات، حسان ناصف، المرجع السابق، ص: 102.
- 10- زهير عماري، المرجع السابق، ص ص: 155-156.

- 28- عدمان مريزق، المرجع السابق، ص ص: 3-5.
- 29- شريف هنية، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة تحقيقا للتنمية المستدامة، المجلد السادس العدد 2، مجلة صوت القانون، جامعة خميس مليانة، الجزائر، نوفمبر 2019، ص: 165.
- 30- عدمان مريزق، المرجع السابق، ص ص: 3-5.
- 31- بوزيد سفيان، محمد عيسى محمد محمود، المرجع السابق، ص ص: 118-119.
- 32- محمد خياطي، الممارسات الزراعية الجيدة في الجزائر، ورقة عمل مقدمة في إطار لقاء الخبراء حول الممارسات الزراعية الجيدة في الزراعة العربية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يومي 23-25 أكتوبر 2007، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ص: 216.
- 33- أنظر الموقع الإلكتروني: www.constantine-aps.dz
- 34- انظر الموقع الإلكتروني: www.altahrironline.com
- 35- سليمان كعوان، أحمد جابة، المرجع السابق، ص ص: 135-137.

ambition/renewable-energy#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%A9%20%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9&text=%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%8C%20%D9%81%D8%A5%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1,%D8%A3%D9%8A%D8%B6%D9%8B%D8%A7%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%81%D9%84%20%D8%A8%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D8%A7%D8%A1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9.

- 26- عدمان مريزق، دور برامج الطاقات المتجددة في معالجة ظاهرة البطالة، قراءة للواقع الجزائري، ص ص: 3-5، أنظر الموقع الإلكتروني: www.iefpedia.com
- 27- سليمان كعوان، أحمد جابة، المرجع السابق، ص: 129.